

من غائط وبول ونوم". أخرجه النسائي والترمذي، واللفظ له، وابن خزيمة وصححه، كذا في بلوغ المرام (ص ١١).

٣١١- عن: أبي بكرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يسمح عليهما. أخرجه الدارقطني والحاكم وصححه (بلوغ المرام ص ١١).

٣١٢- عن: أنس رضى الله عنه مرفوعاً: «إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما، وليصل فيهما، ولا يخلعهما إن شاء إلا من جنابة». أخرجه الدارقطني والحاكم وصححه (بلوغ المرام ص ١١).

قوله: "عن أبي بكرة إلخ" دلالة على جميع أجزاء الباب ظاهرة، وهو يدل على أن المسح رخصة لا عزيمة، فإن قلت: هذا الحديث معارض بحديث صفوان بن عسال الذي مر آنفاً، حيث قيل فيه "أمرنا إلخ" فإن الأمر إذا لم يكن للوجوب الذي هو معناه الحقيقي فهو للندب، وهو مناف للرخصة التي معناها عدم الإثم لا ترتب الثواب، قلت: هذا باطل أما أولاً فلائنه صرح في كتب الأصول أن الخلاف بين كون الأمر موضوعاً للوجوب أو للندب أو للإباحة وكون الأصح وضعه للوجوب إنما هو في صيغ الأمر لا في لفظ "الأمر" فإنه مشترك الإطلاق ومتساوى الاستعمال في جميع الصيغ، سواء استعملت للوجوب أو لغيره، فليس الوجوب معنى حقيقياً للأمر ولا للفظ "أمرنا" أو "أمرني" أو "كان يأمرنا" دلالة على وجوب المأمور به أو ندمه ما لم تنضم إليه قرينة خارجية، فمعنى "أمرني ربي" أذن لى ربي سواء كان واجباً أو مندوباً أو مباحاً وزخصة، فاجتمع معنى الأمر والرخصة.

وأما ثانياً فلائ الأمر عند عدم كونه للوجوب لا يتعين حمله على الندب، بل الظاهر حمله على الأدنى وهو الإباحة، إلا أن يدل دليل على ما فوقه.

وسائر ذلك كتاب أخذه (الميزان ١: ٤٣٥) ولم أقف على تعيين هذه الأربعة ولما كان حديث الدارقطني المذكور في المتن في أول الباب مروياً عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي وقد حسنه المؤلف، فلا جرم يكون هذا الحديث حسناً عنده أيضاً.